E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1998/12
17 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
نيويورك، ٦-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*
التعاون الإقليمي

موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا لعام ١٩٩٧

موجز

أثبت الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام ١٩٩٧ مرة أخرى هشاشة الانتعاش وأكد غلبة العوامل الخارجية في تحديد الكمية المنتَجة. فقد قُدر معدل النمو في ذلك العام بـ ٢,٩ في المائة مقابل ٤ في المائة في عام ١٩٩٦. ويعزى ذلك إلى اجتماع عاملين هما انخفاض أسعار النفط وسوء الأحوال الجوية الذي كان له أثره على الإنتاج الزراعي في منطقتي الجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا. ومع افتراض أن معدل النمو السكاني هو ٢,٨ في المائة، فإن الدخل الفردي العام في المنطقة يكون قد سجل معدل نمو إيجابي قدره ٠,١ في المائة.

أما على الصعيد الخارجي، فقد ظلت التجارة تنمو بمعدل إيجابي في عام ١٩٩٧. بيد أن استفحال عبء الديون ظل يشكل عقبة رئيسية في سبيل الانتعاش واستدامة معدل النمو الاقتصادي المرتفع، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وظلت بعض المشاكل الاجتماعية المزمنة في أفريقيا تتفاقم، كما ظل منتشرا على نطاق واسع سوءُ التغذية والجوع والمرض وتدني المستوى الصحي والافتقار إلى المأوى. وفضلا عن ذلك، ظلت أزمة الحكم التي تشمل أوجه قصور معروفة جيدا في مجال المساءلة والشفافية السياسيتين ومواطن ضعف في السياسات والمؤسسات، متفشيةً على نطاق واسع.

* E/1998/100.

270598 270598 98-12833

ولقد جرى تركيز الاهتمام في مجال السياسات، على ثلاث مسائل مختلفة ولكن مترابطة تهتم بها الحكومات الأفريقية وتدخل في أكثر من مجال وهي: تخفيف آثار الأحوال الجوية السيئة على السكان الذين يعتمدون على الزراعة؛ والحفاظ على زخم النمو الذي شهدته السنوات الثلاث الأخيرة؛ ومواصلة تنفيذ تدابير إصلاح السياسات. كما حظي التنويع الاقتصادي وتعبئة الموارد المالية بدعم نشط على صعيد السياسات في معظم البلدان.

وظل الحد من الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف هما التحديين الشاملين اللذين يواجهان الحكومات الأفريقية على صعيد السياسات في المستقبل المنظور. وتحقيقا لهذه الغاية، يواجه مقررو السياسات في أفريقيا تحديا يتمثل في وضع طرائق يتسنى من خلالها بلوغ درجة عالية ودائمة من النمو، وزيادة فرص العمل، وتوزيع الدخل بصورة عادلة في جو يتسم باستقرار الأسعار، واستدامة وضع ميزان المدفوعات.

ويُتوقع أن يُعاود الاقتصاد الأفريقي النمو في عام ١٩٩٨ بمعدل يتراوح بين ٤ و ٥ في المائة. ويستند معدل النمو الأعلى إلى افتراض تحسن الأحوال الجوية، وتحسن الأسعار التجارية، وشيوع السلام والاستقرار في المنطقة. أما معدل النمو الأدنى فسيحدث في حالة عدم تحقق أي من الظروف الثلاثة المذكورة. والتحديات الرئيسية التي ستواجهها أفريقيا على صعيد السياسات في المستقبل القريب هي تنفيذ برامج للتكيف الهيكلي إنمائية المنحى، والتكامل والعولمة، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتهيئة بيئة ملائمة للأعمال التجارية.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- الأداء العام	١-٤	٤
ثانيا	- أداء القطاعات	٥-٩	٦
ثالثا	- القطاع الخارجي	١٠-١٤	٨
رابعا	- القطاع الاجتماعي	١٥-٢٢	١٠
خامسا	- المسائل والتحديات الرئيسية على صعيد السياسات	٢٣-٣١	١٢
سادسا	- التوقعات المتوسطة الأجل والاحتمالات لعام ١٩٩٨	٣٢-٣٩	١٤

أولا - الأداء العام

١ - تشير التقديرات المنقحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن إنتاج المنطقة قد زاد بنسبة ٢,٩ في المائة في عام ١٩٩٧، مقابل ٤ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٥ (الجدول ١). ورغم انخفاض معدل النمو العام في عام ١٩٩٧ بالمقارنة بعام ١٩٩٦، فقد ازداد دخل الفرد بنسبة ٠,١ في المائة.

٢ - بيد أن هذا المتوسط الكلي يُخفي وراءه قدرا كبيرا من التفاوت في النمو على نطاق قارة تتسم بالتنوع الشديد. فإجمالا، كان الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأفريقية في عام ١٩٩٧ يتراوح بين -٨,٧ في المائة كرقم أدنى و١٢,٧ في المائة كرقم أعلى. وكانت معدلات النمو الاقتصادي في ٣١ بلدا، من أصل ٥٣ بلدا، أعلى كثيرا من معدلات النمو السكاني فيها. وكان معدل النمو سلبيا في ثلاثة بلدان في عام ١٩٩٧ بالمقارنة ببلدين في عام ١٩٩٦. وسجلت تسعة بلدان معدلات نمو تفوق النسبة المحددة في ولاية برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات وقدرها ٦ في المائة. أما أقل البلدان نموا، فلم يحافَظ فيها على الزخم الذي شهدته في عام ١٩٩٦ حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٥ في المائة إلى ٢,٤ في المائة.

٣ - وانخفاض معدل النمو في القارة كانت له أصداؤه في جميع المناطق الفرعية بلا استثناء (الجدول ٢). وقد كان أقل معدل للنمو من نصيب منطقة الجنوب الأفريقي بواقع ٢,٤ في المائة، تليها منطقة شمال أفريقيا، بنسبة ٢,٨ في المائة. وسُجل أعلى معدل للنمو في منطقة وسط أفريقيا، بنسبة ٣,٨ في المائة تليها منطقة غرب أفريقيا بنسبة ٣,٧ في المائة ثم منطقة شرق أفريقيا بنسبة ٣,٥ في المائة. وقد سُجل أكبر انخفاض عن أداء عام ١٩٩٦ في منطقة شمال أفريقيا التي انخفض معدل النمو فيها من نسبة قدرها ٤,٤ في المائة إلى ٢,٨ في المائة، أي بانخفاض قدره ٣٦ في المائة؛ تليها منطقة الجنوب الأفريقي التي يمثل النمو الذي حققته في عام ١٩٩٧ نسبة قدرها ٨٠ في المائة من النمو الذي سجلته في عام ١٩٩٦.

٤ - وارتفع معدل التضخم من ٢٥,١ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٨,٣ في المائة في عام ١٩٩٧. ويعزى ذلك، بصورة رئيسية، إلى الزيادة في أسعار الأغذية و/أو عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان. فعلى سبيل المثال، حقق التضخم قفزة في كينيا وأوغندا حيث وصل إلى مستويات تقاس بعددين حيث بلغ أعلى معدلات له في السنوات الأخيرة في هذين البلدين اللذين كانا قد تمكنا فيما مضى من تقليل معدله إلى مستويات تقاس بعدد واحد، بينما ظل معدله مرتفعا في أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والكونغو، حيث أدت العوامل السياسية إلى اضطراب إنتاج السلع وتوزيعها. بيد أن الحكومة الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد شرعت في تدابير جسورة لتحقيق الاستقرار للاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى تسجيل معدل نمو في ذلك البلد قدره ١ في المائة.

الجدول ١ - المؤشرات الاقتصادية الأفريقية، ١٩٩٣-١٩٩٧

(معدلات النمو بالنسب المئوية)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا	٠,٠	٢,٠	٢,٧	٤,٠	٢,٩
البلدان المصدرة للنفط	٠,٣-	١,٤	١,٣	٤,٢	٣,٦
البلدان غير المصدرة للنفط	٠,١	٢,٦	٢,٤	٣,٧	٢,٣
أقل البلدان نموا	٤,٠-	٠,٧-	٤,٠	٤,٥	٢,٤
معدلات نمو القطاعات					
الإنتاج الزارعي	٠,٩	٣,٩	١,٥	٥,٢	١,٧
القيمة المضافة للتعدين	٠,٥-	٠,٥-	٠,٢-	٦,٥	٣,٨
القيمة المضافة للتصنيع	٠,٨-	٢,٩	٤,٥	٢,٥	٢,٥
قيمة الوحدة من الصادرات[أ]	٠,٧-	٠,٥	٧,٣	٠,٩-	٢,١-
قيمة الوحدة من الواردات[أ]	٥,٦-	١,٠	٨,٧	٢,٩-	١,٠-
سعر النفط (خام برينت بواقع ... دولار للبرميل)	١٦,٨	٢٣,٩	٢٠,٥	٢٢,١	٢٠,٠
أسعار السلع الأساسية غير النفطية[أ]	٢,٨	٢٢,١	٥,٩	٦,٣-	٧,٦
الأسعار الاستهلاكية [أ]	٢٩,٥	٣٨,٧	٣٣,١	٢٥,١	٢٨,٣
الرقم القياسي لمعدلات التبادل التجاري (١٩٩٠=١٠٠)	٤,٥-	١,٢	١,٥	٤,٦	٠,٥-
القوة الشرائية للصادرات	١٠,٨	٢٠,٠	٣,٤-	٩,٠-	٨,٣-
نصيب أفريقيا في التجارة العالمية (بالنسبة المئوية)	٢,٤	٢,٤	٢,٢	٢,٠	١,٩
العجز الراهن في الحسابات (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)	٩,٧-	١١,٩-	١٦,٢-	٩,٦-	٩,٤-

المصدر: أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

(أ) النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة.

الجدول ٢ - معدلات النمو في المناطق الفرعية، ١٩٩٣-١٩٩٧

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
شمال أفريقيا	٠,٥	١,٨	١,٨	٤,٤	٢,٨
غرب أفريقيا	٠,٥	٢,٥	٣,٤	٤,٢	٣,٧
وسط أفريقيا	٩,٢-	١,٣-	٥,٠	٤,٤	٣,٨
شرق أفريقيا	٢,٤	٤,٥	٤,٩	٤,٣	٣,٥
الجنوب الأفريقي	١,٥	٢,٥	٣,٥	٣,٠	٢,٤
أفريقيا	٠,٠	٢,٠	٢,٧	٤,٠	٢,٩

المصدر: أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(أ) متوسط مرجح.

ثانيا - أداء القطاعات

٥ - لم يُحافَظ في عام ١٩٩٧ على الانتعاشة القوية في الإنتاج الزارعي التي تحققت في عام ١٩٩٦. فقد قلت نسبة زيادة الإنتاج الزراعي في عام ١٩٩٧ إلى ١,٧ في المائة، وذلك بعد أن أدت الزيادة القياسية في المحاصيل إلى زيادة الإنتاج الزارعي بمعدل قياسي قدره ٥,٢ في المائة في عام ١٩٩٦. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى الأحوال الجوية التي أثرت على الإنتاج في البلدان المنتجة الرئيسية وإلى الافتقار إلى التكنولوجيا الحديثة الذي لا يزال يحد من الإنتاجية. وهبط إنتاج السلع الأساسية التصديرية الرئيسية في عام ١٩٩٧ إلى أقل من مستوياته في عام ١٩٩٦، وكان الهبوط واضحا بصورة خاصة، من جراء تلك الآثار السلبية، في الكاكاو والبن. وكانت المحاصيل قليلة بصورة خاصة في منطقة شمال أفريقيا ومنطقتي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بسبب سوء الأحوال الجوية. ونظرا لأهمية الزارعة للاقتصادات الأفريقية، فقد كان لقلة المحاصيل نتائج سلبية على الدخل وعلى أداء صناعات التجهيز.

٦ - وقد أدت قلة الأمطار والجفاف في المغرب إلى انخفاض نمو ناتجها المحلي الإجمالي للمرة الرابعة في السنوات الست الأخيرة، الأمر الذي اقتضى المزيد من واردات الحبوب. وأثار تيار النينيو أحوالا مناخية في الجنوب الأفريقي وفي بعض مناطق شرق أفريقيا ترتب عليها نقص شديد في الأغذية ومن ثم صدور نداءات عاجلة بتقديم معونات غذائية دولية إلى بلدان مثل إثيوبيا التي حققت الاكتفاء الذاتي من الأغذية

في عام ١٩٩٦ وإريتريا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسودان والصومال. ومع ذلك فقد سُجل نمو متواضع في منطقتي غرب ووسط أفريقيا، وإن كان قد أفيد عن حدوث نقص شديد للغاية في الأغذية في بوروندي والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وإلى جانب التغيرات المناخية غير المعتادة، فقد كان للحروب الأهلية هي الأخرى دور كبير في تفاقم صعوبات توفير الأغذية في المنطقة. فوفقا لبيانات مأخوذة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، انخفض إنتاج الحبوب بنحو ١٠,٥ في المائة أي من ١٢٦ مليون طن إلى ١١٣ مليون طن في عام ١٩٩٧. وقل إنتاج الفواكه والجوت والخضروات بدرجة طفيفة عن مستواه في عام ١٩٩٦، بينما زاد إنتاج البقول.

٧ - وكانت نسبة النمو في القطاع الصناعي بمعناه الواسع ٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٧، وهي نسبة تقل كثيرا عنها في عام ١٩٩٦ حيث كانت ٥,٤ في المائة. ويعزى ذلك، بصورة رئيسية، إلى التباطؤ في قطاع التعدين (٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٧، في مقابل ٦,٥ في المائة في عام ١٩٩٦). وحافظ قطاع التصنيع على نسبة نمو قدرها ٢,٥ في المائة. والأنشطة الصناعية التي شهدت نموا في عام ١٩٩٧، كما هو الحال في السنوات السابقة، هي التشييد (٥,٤ في المائة) والطاقة والمياه (٣,١ في المائة).

٨ - وطرأت على مؤشرات الأداء في صناعة التعدين الأفريقية في عام ١٩٩٧ نفس النتائج التي لوحظت في عام ١٩٩٦ رغم زيادة الاستثمار. ويتضح من الإنتاج الذي تحقق في ١٥ معدنا رئيسيا والذي يمثل أكثر من ٩٠ في المائة من جملة إنتاج هذا القطاع أن إنتاج المعادن إما قد تراجع أو ظل على مستواه في عام ١٩٩٧، وذلك مع استثناءات قليلة. ولم يطرأ تغيير يذكر على الرقم القياسي لجملة إنتاج قطاع التعدين (باستثناء النفط) في عام ١٩٩٧ بالمقارنة بعام ١٩٩٦، إذ لم يزد إلا زيادة طفيفة للغاية قدرها ٠,٦ في المائة. وزاد إنتاج الذهب في غانا في النصف الأول من عام ١٩٩٧ بنسبة ١٠ في المائة. ولكن رغم تلك الطفرة المبكرة، يقدر أن الإنتاج لم يزد في عام ١٩٩٧ عن ٤٤,٤ من الأطنان، وذلك نظرا للتباطؤ الشديد الذي شهده النصف الثاني من العام. ومن العوامل الرئيسية التي يعزى إليها هذا الأداء تكرار انقطاع التيار الكهربائي وأعطال المعدات وانخفاض الأسعار العالمية. وفي جنوب أفريقيا، لا تزال معظم المناجم تواجه صعوبات كبيرة على صعيد الإنتاجية تعزى إلى ظروف العمل وتضاؤل الاحتياطيات وقلة الربحية. فقد انخفض إنتاج القطاع بنسبة ٠,٥ في المائة في الربع الأول من عام ١٩٩٧. وتضرر إنتاج الذهب بصورة واضحة بسبب تدني نوعية الركاز الذي يتم فرزه وتناقص كميته. ويقدر الإنتاج في عام ١٩٩٧ بـ ٤٨٤ طنا، أي أقل من مستواه في عام ١٩٩٦ الذي يبلغ ٤٩٥ طنا، بنسبة قدرها ٢,٢ في المائة. أما زيادة إنتاج النحاس في زامبيا فقد أضاع أثرها انخفاضُه الشديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي أبقى إنتاج المنطقة على مستواه في عام ١٩٩٦.

٩ - وظل قطاع النفط يشهد تطورات قوية. فالشروط الميسرة التي تمنح بها البلدان الأفريقية الامتيازات لشركات النفط إلى جانب انخفاض تكاليف التنقيب عن النفط وإنتاجه الراجع إلى التطورات التكنولوجية ظلا يشجعان الأنشطة النفطية في المنطقة. وأفيد عن اكتشافات نفطية جديدة وخاصة في أنغولا والجزائر وغينيا الاستوائية ومصر، كما تشهد أنشطة التنقيب والحفر ازدهارا على نطاق المنطقة.

وزاد إنتاج النفط الخام في أفريقيا من ٣٦٨,٤٢ مليون طن في عام ١٩٩٦ إلى ٣٧٨,٤٠ مليون طن في عام ١٩٩٧. وزاد إنتاج البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) بصورة طفيفة عن إنتاجها في عام ١٩٩٦ حيث وصل مستواه إلى ٢٥٢,١٠ مليون طن أي بنسبة قدرها ٢,٨ في المائة، وذلك بسبب نظام الحصص الذي تفرضه المنظمة على البلدان الأعضاء. وزاد إنتاج البلدان غير الأعضاء في الأوبك في عام ١٩٩٧ إلى ١٢٦,٣٠ مليون طن بعد أن كان ١٢٣,٤٠ مليون طن في عام ١٩٩٦. وينتظر أن تؤدي الاستثمارات الجديدة في هذا القطاع إلى زيادة إنتاج المنطقة في السنوات المقبلة.

ثالثا - القطاع الخارجي

١٠ - سُجِّلت تطورات إيجابية في القطاع الخارجي في عام ١٩٩٧. فقد زادت قيمة الصادرات بنسبة ٥,٩ في المائة بسبب النمو في الحجم بنسبة ٨ في المائة. واستمر الاتجاه الصعودي للواردات حيث وصل معدله إلى نسبة قدرها ٧,٦ في المائة، منها ٦,٣ في المائة تعود إلى زيادة معقولة في الحجم و١,٣ في المائة إلى زيادة الأسعار. وطرأ انخفاض طفيف على معدلات التبادل التجاري بنحو ١ في المائة.

١١ - وظل الميزان التجاري يحقق قيمة إيجابية في عام ١٩٩٧ حيث بلغت تلك القيمة ٨,٣ من بلايين دولارات الولايات المتحدة، وهي محصلة فائض قدره ٣٢,٩ من بلايين دولارات الولايات المتحدة حققته البلدان المصدرة للنفط وعجز قدره ٢٤,٦ من بلايين دولارات الولايات المتحدة حققته البلدان غير المصدرة للنفط (الجدول ٣). ورغم القيمة الإيجابية التي حققها الميزان التجاري للمنطقة، فقد زاد العجز في الحسابات الجارية من ٨,٦ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ إلى ٩,٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧. وتتمثل العوامل الرئيسية التي أدت إلى استمرار العجز في الحسابات الجارية في الرصيد المدفوع مقابل خدمات هي عبارة مدفوعات فوائد الديون الخارجية، والخدمات المالية المتصلة بالتجارة (الخدمات المصرفية والتأمين)، وخدمات النقل (أغلبها خدمات شحن).

١٢ - وزاد حجم الصادرات النفطية نتيجة لنمو الإنتاج، ولا سيما من جانب البلدان غير الأعضاء في الأوبك. وظلت كمية صادرات أخرى من المعادن كما كانت في السنوات السابقة. ورغم سوء الأحوال الجوية وانخفاض الإنتاج الزراعي القابل للتصدير، فقد زاد حجم الصادرات، من خلال تصدير الرصيد المخزون من سنوات سابقة.

الجدول ٣ - ميزان المدفوعات، ١٩٩٦-١٩٩٧
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الصادرات	٩٨,٣	١٠٨,٦	١١٥,٠
الواردات	٩٧,٧	٩٩,٢	١٠٦,٧
الميزان التجاري	٠,٦	٩,٤	٨,٣
(صافي) الخدمات	-١٠,٧	-١٠,٧	-١٠,٥
رصيد السلع والخدمات	-١٠,١	-١,١	٢,٢
الميزان الجاري	-١٦,١	-٨,٦	-٩,٥
مجموع التمويل الخارجي	١٩,٥	١٦,٨	١٥,٩
(صافي) التدفقات غير المنشئة للديون	٥,١	٧,٠	١١,٦
القروض الخارجية الصافية	١٤,٤	٩,٨	٤,٣
الدائنون الرسميون	٦,٢	٣,٢	٠,٥
المصارف	-٣,٧	-٢,٥	-١,٤
جهات أخرى	١١,٩	٩,١	٥,٢
الخطأ والإسقاط	-١,٩	-٢,٤	-١,٢
التغير في الاحتياطيات	-١,٤	-٥,٩	-٥,٢

المصدر: مأخوذة عن بيانات صندوق النقد الدولي.

١٣ - وظل استفحال الديون يشكل عقبة رئيسية في سبيل عودة الاقتصاد إلى النمو بمعدل كبير وفي سبيل استدامة هذا المعدل، ولا سيما في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فقد زاد الدين الخارجي الكلي للبلدان الأفريقية من ٣٤٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ إلى ٣٤٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧، أي بنسبة ٣ في المائة تقريبا. وتؤدي الصعوبات التي تواجهها البلدان المدينة في الوفاء بالتزامات خدمة الديون إلى تراكم المتأخرات وشدة الطلب على إعادة جدولة الديون.

١٤ - ولا يزال تخفيف عبء الديون بندا رئيسيا في جداول أعمال مقرري السياسات الأفارقة وشركائهم الإنمائيين. وفي سياق الجهود المبذولة في هذا الصدد، تجيء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كتطور يبعث على الارتياح إذ ينتظر أن تؤدي تلك المبادرة إلى تخفيف عبء ديون ٣٢ بلدا من البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون. وقد كانت أوغندا وبوركينا فاصو البلدين الأفريقيين اللذين استفادا من هذه المبادرة في عام ١٩٩٧ حيث جرى تخفيف رصيد ديونهما بنسبة تتراوح بين ١٥ في المائة و٢٠ في المائة. وينتظر أن تكون كوت ديفوار وموزامبيق البلدين المستفيدين التاليين. بل لقد أعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الربع الأول من عام ١٩٩٨ أن كوت ديفوار قد تأهلت للحصول على تمويل لتخفيف عبء الديون بموجب المبادرة.

رابعا - القطاع الاجتماعي

١٥ - شهد عام ١٩٩٧ مزيدا من تفاقم بعض المشاكل الأفريقية المزمنة من دمار وموت وتشرد. ورغم أن عناصر تلك الأوضاع الاجتماعية والبشرية المتدهورة تختلف من بلد أفريقي لآخر، فإن نتائجها متماثلة بصورة تدعو إلى الأسف. وفوق كل ذلك، فإن أزمة الحكم التي تعيشها بلدان أفريقية عديدة وتشمل أوجه قصور معروفة جيدا على صعيد المشاركة الشعبية والمساءلة والشفافية السياسيتين إلى جانب أوجه الضعف في السياسات والمؤسسات، قد ظلت متفشية.

١٦ - ويُتوقع أن يكون سكان أفريقيا قد ازدادوا فيما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ من ٧٣٨ مليون إلى ٧٥٩ مليون شخص، علما بأن عددهم يمثل حاليا ١٣ في المائة من سكان العالم. وهذه الزيادة السنوية وقدرها ٢,٨ في المائة تمثل أسرع معدل لنمو السكان، حيث أن أفريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي لا يزال السكان ينمون فيها بنسبة تزيد عن ٢ في المائة سنويا. ونتيجة لهذه الزيادة السكانية الكبيرة، فإن نسبة الإعالة في أفريقيا هي أعلاها في العالم. ويشكل السكان الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و ١٤ سنة نحو ٥٠ في المائة من مجموع السكان. ونسبة الإعالة العالية في أفريقيا وقدرها ٩٢ في المائة تزيد كثيرا عن نسبتها في مناطق العالم الأخرى إذ تبلغ في أمريكا اللاتينية ٦٨ في المائة وتبلغ ٦١ في المائة في آسيا و٥١ في المائة في أمريكا الشمالية و٥٠ في المائة في أوروبا. ويترتب على كثافة وجود صغار السن غير المنتجين بين سكان أفريقيا نتائج منها إلقاء أعباء إضافية على الهياكل الأساسية والمرافق الاجتماعية المرهقة أصلا، وخاصة في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان.

١٧ - وظلت إمكانية الحصول على الرعاية الصحية ضعيفة عموما. فقد أدت سرعة الزيادة السكانية وارتفاع معدلات التحضر وتصاعد التهديدات التي تتعرض لها الصحة العامة إلى اتساع الهوة بين العرض والطلب في مجال الخدمات الصحية. ويقدر أن ٩٠ في المائة من الوفيات الناجمة عن الملاريا في العالم كله قد حدثت في أفريقيا، وأن نحو ثلثي حَمَلة فيروس نقص المناعة البشرية - متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في العالم وعددهم ٢٣ مليون شخص يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (نحو ١٤ مليون شخص). وقد أدى تدني المستويات الصحية والتغذوية في أفريقيا إلى تراجع متوسط العمر

المتوقع فيها إلى مستوياته في الستينات. ولم تسجل إلا أربعة بلدان، هي بوتسوانا والجزائر والرأس الأخضر وموريشيوس، مستويات تفوق الأهداف المحددة في استراتيجية منظمة الصحة العالمية المتعلقة بـ "الصحة للجميع حتى عام ٢٠٠٠".

١٨ - ويتضح من الاستعراض العام لحالة التعليم في المنطقة في عام ١٩٩٧ وجود المشاكل الخطيرة والمستحكمة التالية: (أ) تدني معدلات القيد بالمدارس؛ و (ب) اتساع الفوارق بين الجنسين وبين منطقة وأخرى، وهي فوارق تزداد مع ارتقاء درجات السلم التعليمي؛ و (ج) عدم التيقن من ملاءمة المنهج الدراسي؛ و (د) ضعف الهياكل الأساسية المدرسية (عدم كفاية الأثاث المدرسي والكتب الدراسية، وافتقار المكتبات إلى الكتب، وعدم وجود ما يحفز المعلمين على العمل وما إلى ذلك)؛ و (و) الافتقار إلى الموارد رغم الاعتمادات الكبيرة نسبيا التي تخصصها دول المنطقة للتعليم في الميزانية.

١٩ - ورغم أن الأرقام المتعلقة بالعمالة في معظم البلدان الأفريقية تفتقر عادةً إلى الاكتمال وإلى إمكانية التعويل عليها، فإن الأدلة المتوافرة تشير إلى أن حالة العمالة في معظم البلدان لم يطرأ عليها تحسن في عام ١٩٩٧. ولم تواكب زيادة فرص العمل المنتج زيادة المعروض من الأيدي العاملة. فمتوسط الأيدي العاملة ينمو بنسبة تبلغ نحو ٣ في المائة سنويا، في الوقت الذي تتراجع فيه مستويات العمالة المدفوعة الأجر أو تظل على حالها، هذا إلى جانب نقص الأجور الحقيقية وتدهور ظروف العمل والمعيشة. وحسب بيانات صدرت مؤخرا بالنسبة لمعظم البلدان، فإن معدلات البطالة في الحضر تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة كما تتراوح معدلات العمالة الناقصة بين ٢٥ و ٥٠ في المائة، وتتراوح بطالة الشباب بين ٢٥ و ٤٠ في المائة وتبلغ بطالة النساء ضعف المتوسط القطري. وما لم تنفذ سياسات حازمة ومحسنة في مجال العمالة والتنمية، فإن من المحتمل أن تظل أزمة العمالة تتفاقم حتى نهاية العقد الأول من القرن الجديد، إذ ستنمو الأيدي العاملة بنسبة تبلغ نحو ٢,٨ في المائة متجاوزة المعدل السنوي لنمو فرص العمل المتاحة وقدره ٢,٣ في المائة.

٢٠ - والحكم السليم متطلب أساسي مهم للتنمية الاجتماعية الاقتصادية الطويلة الأجل. وفي عام ١٩٩٧ واصلت القارة الأفريقية سعيها الدؤوب لإقرار ممارسة الحكم السليم عن طريق مسيرة الأخذ بالديمقراطية التي بدأت في منتصف الثمانينات واكتسبت مزيدا من قوة الدفع في التسعينات. وفي عام ١٩٩٧ تجلت ملامح هذا السعي في بعض البلدان منها كالجزائر وكينيا وليبريا والمغرب. بيد أن السعي الدؤوب من أجل سلامة الحكم على نطاق المنطقة بأسرها لا يزال موضع شك.

٢١ - وقد أحرزت عملية الأخذ بالديمقراطية في السنوات الأخيرة، رغم هشاشتها، نجاحات كبيرة في أفريقيا. ففي عام ١٩٩٧ وحده، أجريت انتخابات في عدد من البلدان الأفريقية، منها الجزائر وكينيا وليبريا والمغرب وموريتانيا، وبدأت عملية الانتقال إلى حكومة ديمقراطية في نيجيريا. بيد أن الافتقار إلى الآليات المناسبة للتحول إلى الحكم الديمقراطي التي تعد المجتمعات المدنية أحد مقوماتها، هو أساس

الحروب الأهلية الضروس والتناحر الداخلي وعدم الاستقرار السياسي المنتشر على نطاق واسع، وهي آفات يعاني ويلاتِها حاليا عدد من البلدان الأفريقية مثل بوروندي ورواندا والسودان والصومال.

٢٢ - وفي إطار آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، أوفدت منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مراقبين من عدة دول أعضاء ومن الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية لمراقبة سير الانتخابات في الجزائر وليبريا. وفي نفس العام، اشتركت منظمة الوحدة الأفريقية أيضا في بعثات حفظ السلام في رواندا وبوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) والكونغو وسيراليون والصومال وليبريا وجمهورية أفريقيا الوسطى.

خامسا - المسائل والتحديات الرئيسية على صعيد السياسات

٢٣ - ظلت السياسات الرئيسية المنتهجة في عام ١٩٩٧ وفي الأجل المتوسط لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المتمثلة في الاستقرار والنمو وخلق فرص العمل هي محور الأهداف الأساسية. وكانت مجموعة سياسات الإصلاح تشمل سياسات مالية (ضريبية ونقدية) وإصلاحات هيكلية وسياسات اجتماعية. وحظي التنويع الاقتصادي وتعبئة الموارد المالية بدعم نشط على صعيد السياسات في معظم البلدان.

٢٤ - ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وضعت الحكومات لنفسها سياسات مالية تتضمن سياسة نقدية صارمة وأخذت بسياسة إنفاق حذرة. وكان المحور الرئيسي للإصلاحات الهيكلية يتمثل في وضع تدابير لتعزيز الخصخصة، وتشجيع تنمية القطاع الخاص، وإصلاح القطاع الزراعي وتشجيع التنمية الزراعية المستدامة، وتنويع الصادرات، وتحسين الخدمة المدنية وتعزيزها. وكانت البلدان التي وضعت برامج لتلبية الاحتياجات الاجتماعية تركز كلها تقريبا على مكافحة الفقر عن طريق زيادة الإنفاق على القطاع الاجتماعي لتحسين المعروض من الخدمات الصحية الأساسية من خلال الرعاية الصحية الوقائية وتوسيع نطاق التعليم الابتدائي.

٢٥ - والتحديان الشاملان اللذان سيواجهان الحكومات الأفريقية على صعيد السياسات في المستقبل المنظور هما الحد من الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف. وتحقيقا لهذه الغاية، يواجه مقررو السياسات في أفريقيا تحديا يتمثل في وضع طرائق يتسنى من خلالها بلوغ درجة عالية ودائمة من النمو، وزيادة فرص العمل، وتوزيع الدخل بصورة عادلة في جو يتسم باستقرار الأسعار، واستدامة وضع ميزان المدفوعات.

٢٦ - وهذه مهمة هائلة: إذ تشير التقديرات الحالية إلى أن ما يقرب من ٥٠ في المائة من السكان يعيشون في فقر مدقع، وهي نسبة يتوقع أن تستمر في الزيادة حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ولإبقاء الفقر على مستواه الحالي، ستحتاج البلدان الأفريقية، على أقل تقدير، إلى تحقيق التماثل بين معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي ومعدل نمو سكانها. وعلى افتراض أن تزداد الأيدي العاملة

بنفس معدل نمو السكان وهو ٢,٨ في المائة سنويا، فإن هذه البلدان ستحتاج إلى خلق وظائف جديدة بمعدل سنوي قدره ١٧ مليون وظيفة لإبقاء معدل البطالة على مستوياته الراهنة التي هي أصلا عالية بصورة غير مقبولة.

٢٧ - وخلال العقد والنصف السابقين، مرت البلدان الأفريقية بمرحلة تكييف اقتصاداتها بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويتبين من التقييم الموثوق به والصريح لبرنامج تعزيز مرافق التكيف الهيكلي أنه حقق نتائج مخيبة للآمال بالنسبة إلى أهدافه وبالمقارنة بأداء البلدان التي ليس بها مثل هذا البرنامج.

٢٨ - والاهتمام بالتكامل الاقتصادي والجهود المبذولة من أجل تحقيقه في أفريقيا يعود عهدهما إلى زمن بعيد وهما يسبقان قطعا موجة العولمة الراهنة. ورغم التعهد بتحقيقه على أرفع المستويات في المحافل الإقليمية ودون الإقليمية على السواء والوفرة الكبيرة في عدد التجمعات الاقتصادية، فقد ظل أداء تلك التجمعات وأثرها الاقتصادي ضعيفين ولم تكن إنجازاتها على مستوى الحماس الذي صاحب إنشاءها. ويعزى سوء أداء مخططات التكامل في أفريقيا إلى عوامل منها عدم تحديد الأهداف و/أو تعددها، وازدواجية العضوية، ووجود مؤسسات تكاملية تتجاوز حدود الولاية الوطنية دون أن تكون لها سلطة إلزام الدول الأعضاء بالوفاء بالتعهدات والالتزامات التي أقرت بها؛ والافتقار إلى الإرادة السياسية للتنازل عن شيء ما من السيادة الوطنية؛ وتوزيع المكاسب بصورة غير عادلة؛ واستبعاد القطاع الخاص من تصميم تلك المخططات وتنفيذها؛ والتراجع عن تنفيذ السياسات، ولا سيما بسبب مشاكل ميزان المدفوعات وخسائر الإيرادات الناجمة عن تخفيض الضرائب؛ وضعف المؤسسات؛ وتغاير السياسات وتضاربها.

٢٩ - بيد أن هناك توافقا في الآراء يظهر حاليا ويشجع التكامل الاقتصادي باعتباره حافزا لازما لتنشيط وتعزيز عملية الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، كما جرى بدء بعض التطورات المشجعة لتحقيق هذه الغاية. فالإصلاح المالي والجمركي الذي بدأه الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا يجري حاليا تنفيذه بصورة كاملة. وتتصل الترتيبات الرئيسية لذلك الإصلاح بالمكوس، والتعريفات الخارجية الموحدة، وتعميم نظام الأفضليات؛ والضريبة المفروضة على رقم الأعمال والمبيعات فيما يتعلق بالواردات، وهي ترتيبات يجري تطبيقها حاليا على جميع الدول الأعضاء بصورة تدريجية. وفي منطقة غرب أفريقيا، واصل الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا بصورة نشطة تنفيذ برنامجه التكاملي بصيغته التي وافق عليها مؤتمر قمة رؤساء الدول في أيار/ مايو ١٩٩٦. وسيسفر البرنامج عن الأخذ بتعريفة خارجية موحدة، ومن ثم تحقيق الاتحاد الجمركي.

٣٠ - ولم تستطع أفريقيا، رغم ضخامة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، اجتذاب قدر كبير من الاستثمارات بالمقارنة بالمناطق النامية الأخرى. وفضلا عن ذلك، فإن التدفقات المحدودة التي تصل إلى أفريقيا تتركز في عدد قليل من البلدان، كأنغولا وتونس وغانا ومصر والمغرب ونيجيريا، كما تستهدف الصناعات الاستخراجية.

٣١ - وهناك أربعة عوامل تفسر بطء نمو الأعمال التجارية في أفريقيا وهي: عدم الانفتاح التجاري، وارتفاع درجة المخاطرة، وقلة الاستثمار في المرافق العامة، وضعف الهياكل الأساسية. وتعزى تلك العوامل، بدرجة ما، إلى مسلك الحكومات، ومن ذلك الفساد وسوء التنظيم الضريبي و/أو ارتفاع الضرائب. ولذا ينبغي إعطاء أولوية متقدمة للقضاء على الفساد وتحسين التنظيم الضريبي في جميع البلدان الأفريقية للمساعدة على ازدهار الأعمال.

سادسا - التوقعات المتوسطة الأجل والاحتمالات لعام ١٩٩٨

٣٢ - في المستقبل القريب، ستظل العوامل الرئيسية المحددة للأداء الاقتصادي الأفريقي ترتكز على نِتاج عدة عوامل خارجية هي: الأحوال الجوية وتطورات الظروف الاقتصادية الخارجية، ومواصلة الأخذ بإصلاحات اقتصادية متساوقة، وإحراز تقدم في إحلال السلام والاستقرار السياسي على الصعيد المحلي.

٣٣ - وفي ظل افتراضات مختلفة، يُتوقع أن ينتعش الاقتصاد الأفريقي بنسبة تتراوح بين ٤ و٥ في المائة في عام ١٩٩٨، بمتوسط إسقاطات قدره ٤,٥ في المائة. ويقوم حساب الحدين الأعلى والأدنى على النتيجة المحتملة لعاملين رئيسيين من العوامل المحددة للأداء الاقتصادي. فبالنسبة إلى الإسقاط المتعلق بالحد الأعلى فهو يقوم على افتراض أن المنطقة ستسودها أحوال جوية ملائمة وأن الأسعار التجارية ستتحسن. أما الحد الأدنى وهو ٤ في المائة فسيحدث في حالة عدم تحقق أي من الظرفين المذكورين، أي ضعف الإنتاج الزراعي أو عدم تحسن الأسعار العالمية.

٣٤ - ولما كانت دورة تيار النينيو تستمر لمدة تتراوح بين ٧ و ١٠ سنوات، فإنه ينتظر أن تكون الأحوال الجوية في عام ١٩٩٨ أفضل منها في عام ١٩٩٧، وبالتالي يُفترض حدوث انتعاشة كبيرة في الإنتاج الزارعي إذ يُتوقع أن ينمو بمعدل قدره ٧ في المائة.

٣٥ - ويستند التطور في القطاع الخارجي إلى النِتاج المحتمل لثلاثة عوامل رئيسية ذات أهمية للاقتصادات الأفريقية. أولها وأهمها الأسعار العالمية للصادرات والواردات الأفريقية. وعلاوة على العرض والطلب العالميين (اللذين يحددان عادةً الأسعار العالمية)، فإن هناك عاملا آخر هو الأثر المحتمل لأزمة العملات في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، التي أصبحت في السنوات الأخيرة من الشركاء التجاريين المهمين لأفريقيا، إلى جانب كونها من المنافسين الرئيسيين في السوق العالمية. فانخفاض قيمة العملات في تلك البلدان يؤدي إلى تباطؤ النمو فيها، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي على بعض الأصناف التصديرية الرئيسية المهمة لدى أفريقيا. وأهم منتجات التصدير التي قد تتأثر بتلك الأزمة هي النفط والذهب والمعادن الصناعية، مثل النحاس. ويُتوقع أن يؤدي التباطؤ الذي تشهده آسيا، إلى جانب زيادة ناتج الاستثمارات الهائلة التي تستهدف إنتاج تلك السلع في أفريقيا وغيرها من المناطق، إلى ممارسة ضغوط لتخفيض الأسعار.

٣٦ - والعامل الخارجي الرئيسي الثاني الذي يؤثر على الأداء الاقتصادي لأفريقيا هو استفحال عبء الديون. فعبء الديون المفرط يشكل عاملا مهما من العوامل المؤدية إلى قلة حجم الاستثمارات، وهو أمر تسلم به البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي بأسره. ورغم أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعتبر تطورا يبعث على الارتياح، فإن من اللازم الإسراع بتنفيذها لكي تحقق نتائج فعالة وملحوظة. ويُفترض في هذا الصدد العمل بتدابير تخفيف عبء الديون وألا يتجاوز حجم العملات الأجنبية اللازمة لخدمة الديون في عام ١٩٩٧ ما مجموعه ٣٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٣٧ - وثالث العناصر الخارجية المهمة هو تدفق الموارد إلى أفريقيا. فلئن كان من المفترض أن تسهم التطورات الإيجابية المنتظرة في مجال الديون في الحد من استنزاف رصيد العملات الأجنبية، فإن دعم الاستثمار، وخاصة في البلدان غير المصدرة للنفط، لا يعتبر أمرا كافيا. إذ يُنتظر أن يظل صافي الموارد الآتية من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف على مستواه في عام ١٩٩٧ على أقل تقدير.

٣٨ - وعلى الصعيد المحلي، فإن توقع ارتفاع معدل النمو يستند إلى افتراض أن تواصل الحكومات الأفريقية تنفيذ سياسات اقتصاد كلي ملائمة للنمو والتنمية، مع التركيز على تقليل معدل التضخم وزيادة فرص العمل. وسيتعين أن تكون التدابير المتوسطة الأجل متساوقة مع الأهداف الطويلة الأجل المتمثلة في الحد من الفقر الجماعي، وتلبية احتياجات السكان الأساسية، الصحية والسكنية والتعليمية والاجتماعية، وتقليل عدم المساواة في الدخول، وحماية البيئة، وتعزيز التنمية المستدامة القائمة على التنوع.

٣٩ - وهذه الافتراضات والتحذيرات كلها تجعل التنبؤ بالنتائج الاقتصادية أمرا محفوفا بالمخاطر. بيد أن الظروف الداخلية المناسبة للانتعاش المتوقع للاقتصادات الأفريقية ليست مستبعدة ويُتوقع أن تتوافر.

- - - - -